”الدّبلوماسيّة الإقتصاديّة
وأولويّـــات الإنتعــاش“

« La diplomatie économique
et les priorités du redressement »

وزارة الإقتصاد والمالية
ندوة السفراء - 12 أوت 2014

تقديـــم

I. الدّبلوماسيّة الإقتصاديّة – عودة على بعض المفاهيم

II. الوضع الإقتصادي : بعض مؤشرات الأزمة وتفسيراتها

III. الأولويات الإقتصاديّة للحكومة التّونسيّة

IV. مساهمة الدبلوماسيّة في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي

التّقديم

* صعود هام لـ "الدّبلوماسية الاقتصادية" منذ سنوات على المستوى الدّولي

* تونس كغيرها من البلدان شهدت تطورا في نفس الإتّجاه :
أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية إختيارا هاما

* إهتمام بالدّبلوماسيّة الإقتصاديّة
يتدعّم في ظل الوضع الإقتصادي الدّقيق الذي تعيشه البلاد

الأسئلة المطروحة :

ماهي حقيقة الوضع الاقتصادي وكيف يمكن تحسينه ؟

أي دور للدّبلوماسية لدفع الانتعاش الاقتصادي ؟

تقديـــم

I. الدّبلوماسيّة الإقتصاديّة – عودة على بعض المفاهيم

II. الوضع الإقتصادي : بعض مؤشرات الأزمة وتفسيراتها

III. الأولويات الإقتصاديّة للحكومة التّونسيّة

IV. مساهمة الدبلوماسيّة في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي

الديبلوماسية الاقتصادية ليست مفهوما جديدا :

*** هي حسب الخبراء والأخصائيين امتداد للدبلوماسية التقليدية للدول نحو الميدان الاقتصادي**

المفهوم المتعارف عليه :

مجموعة الأنشطة والمناهج التي تحكم أخذ القرارات التي تخص العلاقات الاقتصادية الدولية

تهم هذه القرارات الأنشطة التالية :

- **التجارة**
- **الاستثمار**
- **الاسواق الدولية**
- **الهجرة**
- **التعاون الدولي**
- **الأمن الاقتصادي**
- **المؤسسات الدولية التي تؤثر في الوضع العالمي**

آليات الدبلوماسية الاقتصادية :

تخص العلاقات والمفاوضات والتأثير

تطوّر المفهوم التقليدي للدبلوماسية الاقتصادية جراء العولمة التي عرفها الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية لا تقتصر على الامتداد للمجال الدبلوماسي التقليدي للدول

بل أصبحت تشكل توجها استراتيجيا يهدف لا فقط الى حماية مصالح الدول بل إلى إيجاد مواقع اقتصادية للدول والمؤسسات الصناعية لدفع النمو والتطور

تقديـــم

I. الدّبلوماسيّة الإقتصاديّة – عودة على بعض المفاهيم

II. الوضع الإقتصادي : بعض مؤشرات الأزمة وتفسيراتها

III. الأولويات الإقتصاديّة للحكومة التّونسيّة

IV. مساهمة الدبلوماسيّة في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي

ضعف نسب النّمو وعدم إستقرارها

- بحيث بقيت هذه النسب دون الـ 3 % ودون النتائج المحقّقة قبل سنة 2011 والتي كانت تعتبر حينها دون المأمول على مستوى المردود والمساهمة في إستيعاب الطلب الإضافي من اليد العاملة ومن أصحاب الشهائد العليا

تراجع الإستثمارات وتدهور الإنتاجيّة

- تراجع نسبة الإستثمارات من الناتج الداخلي الخام من 24,6 % إلى 20,2 %خلال الفترة 2010-2013 وتدهور الإنتاجيّة التي عرفت تطّورا سلبيّا بحوالي 0,4 نقطة سنة 2013.

هشاشة هيكلة الإقتصاد

- ضعف الهيكلة وعدم القدرة على مواكبة التّحدّيات المطروحة على مستوى التّنافسيّة والتّشغيل إضافة إلى إستفحال ظاهرة التجارة الموازية والتّهريب
- ضعف مساهمة الإنتاجيّة في النّمو بإعتبار إرتكازه على القطاعات ذات القيمة المضافة المتواضعة والمشغّلة لليد العاملة ضعيفة التّكوين

أزمة الماليّة العموميّة

- الأزمة الموروثة منذ عدّة سنوات للماليّة العموميّة بسبب التّزايد السّريع لنسق وحجم النّفقات العموميّة دون أن يصاحبه نمو موازي للمداخيل الذاتيّة التي تراجع منابها من الميزانيّة مـن 82 % سنة 2010 إلى ما دون 70 % سنة 2014.

إرتفاع حجم التّداين العمومي (الداخلي والخارجي)

- إرتفاع من 40 % سنة 2010 إلى 50 % سنة 2014
- مع تضاعف اللّجوء السنوي إلى التداين من 3,7 مليار دينار إلى 7,4 مليار دينار بسبب توسّع الهوّة بين نسق نمو المداخيل الذاتيّة وتطوّر حجم نفقات الدّولة لمجابهة الضغوطات والمطلبيّة الإجتماعيّة لسنوات ما بعد الثورة.

تردّي الوضعيّة الماليّة للمؤسّسات والمنشآت العموميّة

- التي أصبحت تعاني تراجعا في النتائج والمردوديّة بحيث تجاوزت ديون 27 أكبر مؤسّسة وطنيّة في تونس الـ 3 مليار دينار في موفّى سنة 2013.

تراجع الترقيم السيادي الدّولي لتونس

- بسبب بالخصوص الصعوبات الأمنيّة وعدم وضوح الرؤية

تدهور التّوازنات الخارجيّة

- بسبب بالخصوص تراجع الإنتاج والتصدير والمنحى التصاعدي لنسق الإستهلاك ولتوريد المحروقات وتدهور سعر صرف الدّينار ممّا أدّى إلى انخفاض احتياطي العملة وتفاقم العجز الجاري الذي 4,5 % من الناتج مع إرتفاع العجز التجاري ليناهز 6,7 مليار دينار.

ضعف المحتوى التّشغيلي

- مع بقاء نسبة البطالة في مستويات مرتفعة رغم تقلصها إلى حدود 15.2% في موفى الثلاثية الأولى من سنة 2014 وتراجع نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا إلى 31.4 %.

التفاوت الجهوي

- تفاوت هامّ بين مختلف مناطق البلاد على المستوى التّنموي وتفاقم ظاهرة الفقر وإرتفاع نسب البطالة

- غياب سياسة تنمويّة جهويّة واضحة المعالم.
- مركزيّة القرار في المجالات الإقتصاديّة وضعف التنسيق بين الهياكل الجهويّة وتداخل الأدوار.

تقديـــم

I. الدّبلوماسيّة الإقتصاديّة – عودة على بعض المفاهيم

II. الوضع الإقتصادي : بعض مؤشرات الأزمة وتفسيراتها

III. الأولويات الإقتصاديّة للحكومة التّونسيّة

IV. مساهمة الدبلوماسيّة في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي

الهدف الإستراتيجي

تونس من ضمن الإقتصاديّات الصاعدة

التّوجهات

1

وضع الإقتصاد التّونسي على طريق الإنتعاش الإقتصادي من خلال

- مزيد دفع النّمو عبر تكثيف الإستثمار وخاصّة الإستثمار الخاص
- التحكّم في التّوازنات الماليّة الداخليّة والخارجيّة

2

إعتماد نموذج تنموي جديد يستهدف

- تطوير هيكلة الإقتصاد بالتّوجّه نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية والقائمة على التجديد والإبتكار بما يسمح بدفع النّمو وتكثيف إحداثات الشغل
- دفع الإستثمارات المجدّدة والتطوير التكنولوجي ودعم أنظمة الجودة وتعصير البنية الأساسيّة

دعم الواجب الجبائي ومقاومة التّهرب الضريبي

- **مراجعة النظام التقديري** في اتجاه تخصيصه قصرا لمستحقيه والمصالحة مع الخاضعين للضريبة حسب النظام التقديري لحثّهم للإنضواء تحت النظام الحقيقي.
- **التّكريس التّدريجي لإمكانيّة الاطلاع من قبل مصالح الجباية على الكشوفات المتعلقة بالحسابات البنكية** مع التقيّد بالضمانات القانونيّة لممارسة هذا الإجراء من قبل مصالح الجباية.

- **تكثيف مجال المراقبة الجبائية** لتشمل مختلف الأنشطة غير المصرح بها لدى الإدارة.
- **دعم الإطار التشريعي المتعلق بالحقوق والإجراءات الجبائية** عبر الرفع من درجة العقوبات المالية والبدنية وتطوير آليات الاستبيان والاستقصاء حول التهرب الضريبي وتمكين إدارة الجباية من استغلال جميع المعطيات المتوفرة مها كان مصدرها.

التّصدي للتّجارة الموازية ومقاومة ظاهرة التّهريب

- **تشخيص السبل الكفيلة بإدماج الإقتصاد الموازي في الدّورة الإقتصاديّة المنظّمة.**
- **تكثيف عمليات المراقبة الميدانية والحدودية** خاصة فيما يتعلق بالمحروقات ومواد البناء والمواد الغذائية.
- **تشديد العقوبات على المخالفين.**
- **دعم الاندماج الاقتصادي المغاربي وتطوير التعاون الإقليمي** من خلال تنسيق السياسات الإقتصادية مع بلدان الجوار لتجاوز الفوارق السعرية والتشجيع على الاستثمارات المشتركة خاصّة بالمناطق الحدودية وإحداث مناطق للأنشطة التجارية واللوجستية.
- **تطوير الإعلام والتوعية بمخاطر المنتوجات المهربة** والمروجة بالمسالك الموازية من حيث المساس بصحة وسلامة المستهلك واستنزاف الموارد الجبائية للدولة.

دفع النّمو والإستثمار

مواصلة **تحسين الوضع الأمني والاجتماعي**

- تعزيز الجهود المبذولة لاسترجاع **طاقة الانتاج في الحوض المنجمي**
- مواصلة **تنفيذ برنامج تنشيط القطاع السياحي**
- استحثاث نسق **تنفيذ المشاريع العمومية** بالسرعة والنجاعة المطلوبتين مع تكثيف الزيارات الميدانية والتنسيق بين الهياكل الجهوية والإدارة المركزية
- **تنشيط الاستثمار الخاص**

— إتخاذ إجراءات عاجلة لدفع الإستثمار ولدعم المؤسّسات التي تمرّ بصعوبات إقتصاديّة

— مواصلة الاصلاحات لتحسين مناخ الأعمال خاصة على المستوى المؤسساتي والتشريعي

— تحسين الوضع الاجتماعي داخل المؤسسة والتشجيع على الرجوع الى العمل

التّحكم العاجل في التّوازنات الكبرى

- التحكم التدريجي في التوازنات المالية للاقتصاد مع **ضرورة استعادة نسق النمو ودفع الإستثمار**
- على **مستوى المالية العمومية :** التقليص من عجز ميزانية الدولة الى حدود الـ 6 % من الناتج وهو ما يتطلب إجراءات هامة للتحكم في النفقات ودعم الموارد
- على مستوى **ميزان الدفوعات : الحد من تفاقم العجز الجاري** من خلال الإسراع في **تنفيذ الإجراءات** التي تم اقرارها للتحكم في العجز التجاري **واسترجاع حيوية القطاع السياحي**
- تعبئة أكثر ما يمكن من موارد **التمويل الخارجي** وبشروط معقولة بما يسمح بالحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطي من العملة الأجنبية و تجنب انزلاق سعر صرف الدينار
- على مستوى **التضخم** : مواصلة التحكم في مستوى التضخم
  - **دعم العرض خاصة بالنسبة للمواد الغذائية الحساسة**
  - **تكوين المخزونات التعديلية**
  - تكثيف عمليات المراقبة الاقتصادية ومقاومة ظاهرة التهريب

2 الأولويات لتحقيق الإنتعاش الإقتصادي (5/5)

التّضامن والإندماج الإجتماعي

- نظرة جديدة للعمل التنموي تقوم **على قيم العدالة والتضامن والاندماج الاجتماعي والشمولية :** خيارات تندرج صلب مضمون **العقد الاجتماعي** الذي جاء ليكرس النهج **التشاركي والتوافق** بين مختلف الشركاء في رسم التوجهات الوطنية

- **توزيع أعباء عملية التصحيح وإعادة الاستقرار بين مختلف القوى الفاعلة من أجراء ورؤوس أموال**

- **رصد اعتمادات مخصصة لمشاريع التنمية في الجهات الداخلية** والحرص على التقليص من التفاوت بين الجهات وتكريس مقوّمات حقيقية للتّنمية الجهوية تستند إلى :
  - تثمين القدرات والميزات التفاضلية لكل جهة
  - توفير مقومات العيش الكريم لكل شرائح المجتمع

تسريع نسق الإصلاحات الإقتصاديّة والماليّة الجارية

- تسريع تنفيذ مشروع **إصلاح المنظومة الجبائيّة**
- الشّروع في تنفيذ **الإصلاحات الهيكليّة** في القطاع البنكي وتطبيق الاستراتيجية المستقبلية لتدخل الدولة في تمويل الاقتصاد الوطني
- مواصلة ترشيد **وإصلاح منظومة الدّعم**
- **تصوّر رؤية إقتصاديّة جديدة** وتطوير القطاعات الواعدة في تونس

III المبادئ لتحقيق الإنتعاش الإقتصادي

مقاومة التّهرّب الضريبي والتّصدي للتهريب والتجارة الموازية

- التصدّي لهذه الظواهر لما لها من تداعيات خطيرة على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة والمقدرة الشرائية للمواطن ...
- إعتماد مقاربة المصالحة والإدماج مع مضاعفة المراقبة وتشديد الردّع

حلول جذريّة شاملة وهيكليّة لأزمة الماليّة العموميّة

- إيجاد **حلول جذريّة شاملة وهيكليّة** لأزمة الماليّة العموميّة وعدم **مواصلة سياسة البحث عن التّوازن المالي الظرفي** على حساب التّوازن الهيكلي وتفاقم العجز من سنة إلى أخرى.
- **ترشيد النفقات دون أن يتحوّل الى سياسة تقشفية** باعتبار الدور الموكول للاستثمار كقاطرة للنمو في الفترة القادمة

إعطاء كلّ الأهميّة للجانب الإجتماعي

- إعطاء كلّ الأهميّة التي يستحقّها للجانب الإجتماعي من حيث **التشغيل ومساندة الأسر والحفاظ على المقدرة الشرائيّة**
- الحفاظ على **السّلم الإجتماعي** مع ضرورة عدم تهميش المكاسب الإجتماعيّة.

الحوار التّشاركي والتّوافق

- التأكيد على **أنّ الحوار التّشاركي والتّوافق** يظلّان الإطار المبدئي لضبط وتنفيذ كلّ الخطط الضروريّة لوضع الإقتصاد التّونسي على طريق الإنتعاش الإقتصادي وإيجاد الحلول العاجلة للخروج من الأزمة

الاستثمار هو الدّافع الرئيسي للنّمو

- **القطع مع التّمشي الغالب منذ سنة 2011 والمتمثّل في الإتكال الكلّي على الماليّة العموميّة والتدخل المباشر للدّولة لتحقيق النمو**، وجعل الإستثمار هو الدّافع الرئيسي للنّمو

تقديـــم

I. الدّبلوماسيّة الإقتصاديّة – عودة على بعض المفاهيم

II. الوضع الإقتصادي : بعض مؤشرات الأزمة وتفسيراتها

III. الأولويات الإقتصاديّة للحكومة التّونسيّة

IV. مساهمة الدبلوماسيّة في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي

IV. مساهمة الدبلوماسيّة في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي

1. الدبلوماسية الإقتصادية : دور هام في تحقيق الإنتعاش الإقتصادي
2. التحسيس على أهمية التطورات بعد الثورة في دعم مناخ الأعمال
3. الدبلوماسية الإقتصادية : التدعيم والتنوع على المستوى الجغرافي والقطاعي
   - دعم العلاقات الإقتصادية التقليدية
   - إعادة تنشيط العلاقات القديمة
   - تطوير علاقات إقتصادية جديدة
4. الدبلوماسية الإقتصادية : أهمية الدور على المستوى التجاري
   - تخفيض العجز مع بعض البلدان
   - تنويع العلاقات مع أسواق جديدة

5 الدبلوماسية الإقتصادية : أهمية الدور في دفع الإستثمار

- دعم الإستثمارات في القطاعات الصاعدة
- جلب مستثمرين جدد
- Private equity

6 الدبلوماسية الإقتصادية : دور المؤسسات المالية الدولية

- علاقات إيجابية
- متابعتها وتطويرها

7 الدبلوماسية الإقتصادية : المؤسسات الإقتصادية التونسية بالخارج

- تطور هام لبعض المؤسسات التونسية في الخارج

صعوبات أمام هذا التطور

8 الدبلوماسية الإقتصادية : التحديات

الإطار التشريعي (مجلة الإستثمارات - PPP ...)

الوضع الأمني والإجتماعي

التنسيق أكبر بين الدبلوماسية والهياكل الإقتصادية

غياب برامج مشاريع كبرى في البنية التحتية وفي القطاعات لجلب إستثمارات كبرى

شكـــرا